من نتائج الانتفاضة، خاصة بعد فشل كل محاولات الاحتواء التي جرت ؟ أرى أن يكون ردّنا: أهلاً وسهلاً. يدنا ممدودة. و[اننا] نتمسك بالخطوة الاردنية... وندفعها الى النهاية حتى الاستقلال الوطني» (نص مداخلة ياسر عبد ربه في اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني، **اليوم السابع**، العدد ٢٢٢، ٨/٨/١٩٨٨).

وفي السياق عينه، أعلن عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن، «ان اعلان الاردن فك التداخل بالمسؤوليات حدث هام على المستوى السياسي؛ اذ أن هذا الموقف يجعل الخيار الفلسطيني هو الخيار الوحيد، بحيث أن كثيراً من الدول العربية والدول الغربية، كان يقع في مأزق الاختيار بين المنظمة والاردن، لأن هذا أمر يتعلق بالمعادلة السياسية للمنطقة. وعندما أعلن الاردن رفع يديه، بحيث لم يعد مسؤولاً حتى بالمشاركة، أصبح الطريق أمام عدد كبير من الدول الاوروبية ممهّداً للاعتراف بالحكومة الفلسطينية» (مقابلة مع هاني الحسن، **الحوادث**، ٢/٩/١٩٨٨).

الى ذلك، وفي ضوء اقتناعين اساسيين، هما عدم التراجع السياسي الفلسطيني، وعدم التراجع السياسي الاردني، وضرورة الحفاظ على علاقات ودية ومميزة فيما بين الشعبين، الاردني والفلسطيني، وبين النظام الاردني وم.ت.ف. لما فيه مصلحة الشعبين والبلدين، قام وفد من اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. برئاسة محمود عباس (أبو مازن) وعضوية عبدالله حوراني ومحمد ملحم وهاني الحسن وعبدالرزاق اليحيى، بزيارة رسمية الى الاردن، أجرى خلالها مباحثات رسمية بتاريخ ١٢/٨/ ١٩٨٨، حضرها عن الجانب الاردني، رئيس الوزراء، زيد الرفاعي، ووزير الاعلام، هاني الخصاونة، ووزير الداخلية، رجائي الدجاني، ووزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء، فايز الطراونة، وأمين عام وزارة الخارجية، نبيه النمر (**الدستور**، ١٣/٨/١٩٨٨). وطبقاً لما قاله عبدالله حوراني، فان الوفد ركّز، خلال حواره مع الجانب الاردني، على «وحدة الشعب الفلسطيني وتمثيله للقضية الفلسطينية». وأعلن حوارني، «ان حق التمثيل سيشمل كل فلسطيني حيثما كان وأياً كانت الجنسية التي يحملها»، وأكد أن «ذلك لا يستبعد ضرورة أن يحترم هؤلاء الفلسطينيون قوانين البلد الذي يعيشون فيه، وأن يكونوا مواطنين لهم حقوق وواجبات حيال ذلك البلد». وقد رد مسؤول أردني كبير على تصريحات حوراني بقوله: «ان أي فلسطيني يعيش في الاردن هو مواطن أردني، واذا لم يرغب في ذلك، فعليه أن يتخلى عن جنسيته الاردنية ويغادر البلاد». وأضاف: «ان الاردن لا يمكن أن يفرض الجنسية الاردنية على احد... [و] ان الفلسطينيين لا يمكنهم الجمع بين الامرين» (**الشرق الاوسط**، ١٥/٨/١٩٨٨).

كما أعلن حوراني، بوصفه ناطقاً رسمياً باسم الوفد الفلسطيني الى الاردن، أن المسؤولين الاردنيين أكدوا، خلال المباحثات، على «ان الهدف هو تعزيز الهوية الفلسطينية وتعزيز التمثيل الفلسطيني من خلال م.ت.ف. ولفت نظر العالم الى أن مسؤولية الضفة الغربية وغزة هي مسؤولية المنظمة، وأن فك الارتباط هو قرار سياسي يعني الغاء قرارات مؤتمر أريحا سنة ١٩٥٠، والتي جمعت الضفتين، الشرقية والغربية؛ أما بالنسبة [الى] الاجراءات المترتبة على ذلك، فقد حصل تفاهم واتفاق مع الاخوة الاردنيين على استمرار الجسور مفتوحة بين الضفتين، واستمرار تقديم التسهيلات الادارية لمواطني الضفة الغربية» (**المستقبل**، باريس، ٢٠/٨/١٩٨٨). وأوضح ان الوفد تباحث مع المسؤولين الاردنيين حول توجهات م.ت.ف. السياسية المستقبلية في مجال ابراز الشخصية الفلسطينية وما تقوم به من دراسة لاعلان الدولة الفلسطينية، واقامة حكومة مؤقتة لها برنامج سياسي مقبول دولياً، ويؤكد الخيار الفلسطيني. وفي هذا المجال، حرص رئيس الوفد، محمود عباس (أبو مازن)، على طلب المشورة الاردنية، على اساس التأكيد على موضوع الالتزام بقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية باقامة اتحاد كونفدرالي بين دولتي الاردن وفلسطين المستقلتين، وقد أكد المسؤولون الاردنيون «أنهم سيكونون أول من يعترف بهذه الدولة و[بهذه] الحكومة» (**المصدر نفسه**).

ويمكن القول، في ضوء البيانات الاردنية والفلسطينية الصادرة عن اللقاءات الاردنية ـ الفلسطينية، أن هنالك بداية لتجاوز ثغرة سابقة